حكومة آيزنكوت المحتملة.. بين إرث نتنياهو وحدود التغيير في السياسة الإسرائيلية

د/ محمد أحمد صالح

تواجه حكومة جادي آيزنكوت المحتملة تحديات مركبة نتيجة الإرث السياسي والأمني والاقتصادي والدبلوماسي الذي خلفته حكومة نتنياهو، أبرزها الانقسام الداخلي، وأزمة الثقة بالمؤسسات، وتداعيات الحرب، وتصاعد نفوذ اليمين الديني والاستيطاني. وعلى الصعيد الفلسطيني، تواجه معضلات مستقبل السلطة الفلسطينية وغزة والاستيطان وإمكانية التسوية السياسية. إقليميًا، ستظل علاقاتها بمصر والأردن مرهونة برفض التهجير، واحترام السيادة المصرية والوصاية الهاشمية، ومستقبل الأراضي الفلسطينية. ودوليًا، ستسعى لاستعادة الثقة الأمريكية والأوروبية. وتخلص الورقة إلى أن تغيير القيادة قد يحسن أدوات إدارة الصراع وصورة إسرائيل، دون أن يضمن تغييرًا جوهريًا في عقيدتها الأمنية والسياسية تجاه الفلسطينيين.

حكومة آيزنكوت بين فرصة التغيير وثقل الإرث السياسي والاستراتيجي لنتنياهو

تواجه الحكومة الإسرائيلية المحتملة بقيادة جادي آيزنكوت واحدة من أكثر المهام السياسية تعقيدًا في تاريخ الحكومات الإسرائيلية الحديثة؛ إذ لن تكون مهمتها مجرد خلافة حكومة بنيامين نتنياهو أو إعادة ترتيب موازين القوى داخل الكنيست، وإنما التعامل مع تركة سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية ودبلوماسية ثقيلة، تراكمت على مدار سنوات حكم نتنياهو، وبلغت ذروتها خلال الحرب التي أعقبت السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م. فقد تركت الحكومة المنتهية ولايتها دولة تعاني من استقطاب داخلي حاد، وأزمة ثقة بين المؤسسات السياسية والعسكرية والقضائية، وتراجع في مكانتها الدولية، وتوترات متصاعدة مع الفلسطينيين، وأعباء أمنية وعسكرية ممتدة على أكثر من جبهة، فضلًا عن تدهور العلاقات مع عدد من الأطراف الإقليمية، وفي مقدمتها الأردن، وتزايد الضغوط المرتبطة بالقضية الفلسطينية على مصر ودول المنطقة.

وتكمن المفارقة الأساسية في أن آيزنكوت قد يصل إلى الحكم مستندًا إلى خطاب التغيير واستعادة الاعتدال المؤسسي وإعادة بناء الثقة، لكنه لا يمتلك بالضرورة مشروعًا سياسيًا مختلفًا جذريًا عن الثوابت الأمنية والقومية التي حكمت السياسة الإسرائيلية في عهد نتنياهو. فالرجل، بحكم خلفيته العسكرية ورئاسته السابقة لهيئة الأركان العامة، ينتمي إلى المؤسسة الأمنية الإسرائيلية التقليدية، ويعطي الأولوية لأمن إسرائيل وقدراتها العسكرية وردع خصومها، ولا يعني اعتراضه على أسلوب نتنياهو في إدارة الدولة والحرب أنه يتبنى بالضرورة تسوية تاريخية مع الفلسطينيين أو يقبل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ومن هنا ينبغي التمييز بين ثلاثة مستويات للتغيير المحتمل: تغيير في أسلوب إدارة الحكم، وتغيير في أدوات تنفيذ السياسات، وتغيير في جوهر العقيدة السياسية والأمنية الإسرائيلية. وقد ينجح آيزنكوت في المستوى الأول، ويحقق تقدمًا جزئيًا في المستوى الثاني، بينما يظل المستوى الثالث الأكثر صعوبة وتعقيدًا، بسبب طبيعة المجتمع الإسرائيلي، وتوازنات الكنيست، وقوة التيارات القومية والدينية، والقيود التي فرضتها الحرب على خيارات القيادة السياسية.

وتزداد أهمية هذا التقدير في ضوء نتائج انتخابات ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٦م؛ إذ حصل معسكر نتنياهو على ٥٣ مقعدًا، مقابل ٤٨ مقعدًا للأحزاب اليهودية المعارضة، بينما حصدت القوائم الفلسطينية ١٩ مقعدًا، وهو ما يجعل تشكيل حكومة مستقرة عملية شديدة الصعوبة، حتى مع امتلاك القوى المناهضة لنتنياهو أغلبية حسابية إجمالية تبلغ ٦٧ مقعدًا. وقد كُلّف آيزنكوت بمحاولة تشكيل الحكومة، فيما تشير التطورات المنشورة حتى ٢٧ نوفمبر إلى تقدّم المفاوضات مع بعض القوى، ومنها حزبا "الديمقراطيون" و"إسرائيل بيتنا"، مع استمرار المفاوضات المعقدة بشأن بقية الشركاء، ولا سيما الأحزاب الحريدية وإمكان الاستناد إلى دعم فلسطيني من خارج الائتلاف. ولذلك فإن الحديث هنا يتعلق بحكومة محتملة ومسارات تشكيلها، وليس بحكومة استقرت بالفعل في السلطة.

والمنطلق الرئيسي لهذه الورقة أن حكومة آيزنكوت، إذا تشكلت، لن تبدأ من نقطة الصفر، ولن يكون في مقدورها ببساطة إلغاء آثار سنوات نتنياهو؛ بل ستجد نفسها أمام معادلة مركبة: محاولة استعادة شرعية إسرائيل الدولية من دون تقديم تنازلات فلسطينية جوهرية، وإعادة بناء العلاقات الإقليمية من دون تغيير جذري في سياسات الاحتلال والاستيطان، وإعادة ترميم المؤسسات الديمقراطية من دون الدخول في مواجهة مفتوحة مع اليمين الديني والقومي، والحفاظ على التفوق الأمني الإسرائيلي مع تقليص الأعباء العسكرية والاقتصادية التي خلّفتها الحرب. وهذه المعادلة هي التي ستحدد حقيقة التغيير في إسرائيل، وحدود تأثيره على الفلسطينيين ومصر والأردن والولايات المتحدة وأوروبا.

طبيعة الإرث الذي ستواجهه حكومة آيزنكوت

لا يمكن تحليل التحديات المستقبلية دون تحديد طبيعة الإرث الذي ستتركه حكومة نتنياهو، وهو إرث لا يقتصر على قرارات بعينها، بل يمتد إلى إعادة تشكيل البيئة السياسية والأمنية والاجتماعية التي ستعمل الحكومة الجديدة داخلها.

أ- الإرث السياسي.. تراجع الثقة في النظام السياسي الإسرائيلي

أنتجت سنوات نتنياهو حالة من الاستقطاب السياسي غير المسبوق بين معسكرين رئيسيين: معسكر يربط استقرار الدولة باستمرار نتنياهو وقيادته، ومعسكر يرى أن استمرار حكمه أصبح تهديدًا لاستقلال المؤسسات القضائية، وتوازن السلطات، ومصداقية الدولة، ومكانتها الديمقراطية. وقد أسهمت محاولات إضعاف الإجراءات القضائية، والتدخل في آليات تعيين القضاة، والصراع مع المستشارة القضائية للحكومة، والاحتجاجات الشعبية الواسعة، في تحويل الخلاف السياسي إلى أزمة تتعلق بطبيعة النظام السياسي نفسه.

وبالتالي، ستواجه حكومة آيزنكوت تحديًا يتجاوز تغيير بعض القوانين؛ إذ سيكون عليها إعادة بناء الثقة بين الحكومة والسلطة القضائية والجيش والأجهزة الأمنية والمجتمع المدني، مع تجنب تحويل عملية الإصلاح إلى عملية انتقام سياسي من أنصار نتنياهو.

وستكون مسألة إلغاء التعديلات القضائية التي تبنتها الحكومة السابقة اختبارًا مبكرًا لقدرة الائتلاف الجديد على تحويل وعوده الانتخابية إلى سياسات تشريعية مستقرة .

ب- الإرث الأمني والعسكري.. جيش قوي في مواجهة بيئة استراتيجية أكثر تعقيدًا

على الرغم من أن إسرائيل حققت مكاسب عسكرية وأمنية في مواجهة عدد من خصومها الإقليميين خلال السنوات الماضية، فإن هذه المكاسب لم تتحول بالضرورة إلى استقرار استراتيجي مستدام، فالحرب بعد السابع من أكتوبر كشفت عن إخفاقات استخباراتية وعملياتية وسياسية عميقة، وأظهرت أن التفوق العسكري والتكنولوجي لا يضمن منع المفاجآت الاستراتيجية، ولا يضمن إنهاء الصراعات السياسية أو إزالة أسبابها.

وستواجه الحكومة الجديدة تحديات متعددة، منها إعادة تقييم العقيدة الأمنية والاستخباراتية الإسرائيلية، ووضع حدود للاعتماد على القوة العسكرية في مواجهة التنظيمات المسلحة، ومراجعة العلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية، ومعالجة الإرهاق البشري والاقتصادي الناجم عن الاستدعاء المتكرر لقوات الاحتياط، وإعادة تعريف مفهوم الردع في ظل تعدد الجبهات، ومعالجة التناقض بين استمرار العمليات العسكرية ومتطلبات استعادة الحياة الاقتصادية الطبيعية.

وتزداد أهمية هذه المسائل بالنظر إلى الخلفية العسكرية لآيزنكوت؛ إذ قد تمنحه خبرته قدرة على فهم المؤسسة العسكرية، لكنها قد تجعله أيضًا أكثر ميلًا إلى تفسير التحديات الإقليمية من منظور أمني وعملياتي، بدلًا من معالجتها من خلال تسويات سياسية أوسع.

جـ- الإرث الفلسطيني.. تقويض أسس التسوية وإضعاف السلطة الفلسطينية

من أخطر ما ستواجهه الحكومة الجديدة أن حكومة نتنياهو لم تترك القضية الفلسطينية في حالة جمود سياسي فحسب، بل أسهمت في تغيير الوقائع على الأرض، من خلال التوسع الاستيطاني، وتعزيز السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية، وإضعاف السلطة الفلسطينية ماليًا وسياسيًا، وتوسيع نفوذ التيارات الاستيطانية والدينية المتشددة. وقد اكتسبت هذه السياسات طابعًا مؤسسيًا متزايدًا، ولم تعد مجرد توجهات سياسية يمكن

التراجع عنها بسهولة بقرار من رئيس الحكومة. فقد أسهم تسارع الاستيطان، وإجراءات تعزيز السيطرة المدنية الإسرائيلية، والعنف الاستيطاني تقويض البيئة التي تعمل فيها السلطة الفلسطينية، وتهديد إمكانية قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة.

وعليه، لن يكون السؤال أمام آيزنكوت ما إذا كان سيعلن استعداده لاستئناف المفاوضات، وإنما ما إذا كان مستعدًا لاتخاذ خطوات عملية لوقف السياسات التي تجعل التسوية أكثر صعوبة بمرور الوقت.

د- الإرث الدولي.. تراجع صورة إسرائيل واتساع فجوة المصالح مع الحلفاء

تركت حكومة نتنياهو علاقات إسرائيل الدولية أمام معادلة متناقضة: استمرار الدعم العسكري والاستراتيجي الأمريكي، مقابل تصاعد الانتقادات والضغوط داخل الولايات المتحدة وأوروبا بسبب الحرب في غزة، والأوضاع الإنسانية، وسياسات الضفة الغربية، والتوتر مع المؤسسات الدولية. وبذلك، لم تعد مشكلة إسرائيل مقتصرة على خصومها التقليديين، بل أصبحت تشمل اتساع المسافة بين سياساتها الفعلية وبين توقعات قطاعات من الرأي العام والنخب السياسية في الدول الغربية.

وستكون أمام آيزنكوت فرصة لاستعادة قدر من الثقة الدولية، لكن هذه الفرصة ستظل مشروطة بمدى استعداده لإحداث تغييرات ملموسة، وليس بمجرد تغيير الخطاب السياسي أو استبدال الوجوه الحكومية.

التحديات الداخلية أمام حكومة آيزنكوت

تمثل الجبهة الداخلية الاختبار الأول والأكثر إلحاحًا أمام آيزنكوت؛ لأن أي حكومة جديدة لن تستطيع تنفيذ مشروع سياسي أو إقليمي قبل حسم الخلافات داخل الائتلاف، وإعادة تنظيم العلاقة بين المؤسسات، ومعالجة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي تفاقمت خلال الحرب.

أ- تحدي تشكيل حكومة متماسكة ومنع تفكك الائتلاف

هذا هو التحدي الأكثر إلحاحًا، وتتمثل المشكلة الأولى في أن آيزنكوت لا يقود معسكرًا متجانسًا أيديولوجيًا، بل تحالفًا محتملًا يجمع قوى تختلف في رؤيتها للدولة والمجتمع والدين والقضية الفلسطينية والعلاقة مع الأحزاب الفلسطينية.

هناك اختلافات جوهرية بين تيار الوسط الذي يركز على استعادة المؤسسات والحكم الرشيد، ويضم قوى قريبة من آيزنكوت، والتيار اليميني القومي الذي يمثله أفيجدور ليبرمان، والذي يتبنى مواقف متشددة في قضايا الأمن والفلسطينيين، ويعارض بشدة الامتيازات الحريدية، والتيار اليميني الذي يقوده نفتالي بينيت، والذي يجمع بين النزعة الأمنية المحافظة والبراجماتية السياسية، والتيار اليساري الاجتماعي الذي يمثله حزب الديمقراطيين، والذي يطالب بإعادة الاعتبار للقضايا المدنية والاجتماعية، وبقدر أكبر من ضبط سياسات الاحتلال والاستيطان، والأحزاب الفلسطينية، التي تمثل شريحة واسعة من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، لكنها تواجه رفضًا من قوى يهودية داخل المعارضة للاعتراف بها شريكًا كاملًا في الحكم، والأحزاب الحريدية التي تتمحور مطالبها حول تمويل المؤسسات الدينية، والإعفاءات العسكرية، والحفاظ على استقلالية نمط الحياة الديني.

وهنا تكمن المعضلة: كلما اتجه آيزنكوت نحو اليسار لاسترضاء القوى المدنية، واجه اعتراضًا من شركائه اليمينيين؛ وكلما قدم تنازلات لليمين، فقد جزءًا من مصداقيته لدى القوى التي ترى أن إسقاط نتنياهو يجب أن يكون بداية لتغيير سياسي ومؤسسي حقيقي.

وتبرز ثلاثة مسارات محتملة لتشكيل الحكومة:

الأول.. حكومة أقلية تستند إلى دعم فلسطيني من الخارج: قد يتيح هذا المسار تشكيل حكومة دون إشراك الأحزاب الفلسطينية في الحقائب الوزارية، مع حصولها على ضمانات سياسية وتشريعية مقابل دعمها أو امتناعها عن التصويت ضد الحكومة في القضايا الحاسمة. لكن هذا المسار يواجه اعتراضات داخل المعسكر الصهيوني، ولا سيما من القوى التي جعلت رفض الاعتماد على الأحزاب الفلسطينية جزءًا من خطابها الانتخابي.

الثاني.. التفاهم مع الأحزاب الحريدية: قد يسعى آيزنكوت إلى استقطاب جزء من الأحزاب الحريدية من خلال تقديم تسويات بشأن التجنيد العسكري والتمويل الديني، ما يسمح له بتوسيع قاعدته البرلمانية. غير أن ذلك قد يؤدي إلى تفريغ أحد أهم شعارات التغيير من مضمونه، وهو إنهاء التمييز في توزيع أعباء الخدمة العسكرية بين الإسرائيليين.

الثالث.. حكومة وحدة مع الليكود أو بعض المنشقين عنه: قد تبدو هذه الصيغة أكثر سهولة من الناحية العددية، لكنها تحمل مخاطر سياسية كبيرة؛ لأنها قد تعيد إنتاج جزء من النظام السياسي الذي قامت المعارضة على رفضه، كما أنها قد تفتح المجال أمام نتنياهو أو حلفائه لاستعادة النفوذ داخل مؤسسات الحكم.

وتؤكد التطورات المنشورة في ٢٦ نوفمبر أن المفاوضات أحرزت تقدمًا مع الديمقراطيين وإسرائيل بيتنا، بينما ظلت مسألة جذب الأحزاب الحريدية والتفاهم مع بينيت من القضايا الحاسمة. والتقدير الاستراتيجي هنا أن تشكيل الحكومة لن يكون نهاية الأزمة، بل قد يكون بدايتها؛ إذ إن الحكومة التي تولد من تسويات متناقضة قد تجد صعوبة في اتخاذ قرارات استراتيجية متماسكة، خاصة في ملفات الحرب والتسوية الفلسطينية والتجنيد والعلاقات مع الأحزاب الفلسطينية.

ب- تحدي العلاقة مع المؤسسة العسكرية وإعادة بناء الثقة الأمنية

يمتلك آيزنكوت ميزة نسبية تتمثل في خبرته العسكرية السابقة، لكن هذه الميزة لا تعني أن العلاقة بينه وبين المؤسسة العسكرية ستكون خالية من التعقيدات، فالمؤسسة العسكرية الإسرائيلية خرجت من حرب طويلة ومكلفة، وأصبحت مطالبة بالإجابة عن أسئلة جوهرية تتعلق بالإخفاق الاستخباراتي في السابع من أكتوبر، ومدى ملاءمة الخطط العسكرية، وحدود المسؤولية السياسية عن القرارات التي اتخذت خلال الحرب. ومن المتوقع أن تواجه الحكومة الجديدة خمسة ملفات رئيسية:

١- **التحقيق في إخفاقات السابع من أكتوبر:** سيكون تشكيل لجنة تحقيق رسمية مستقلة أحد أبرز اختبارات الحكومة، فالمطلوب ليس مجرد تحقيق في أداء الجيش والاستخبارات، بل تحديد المسؤوليات السياسية والمؤسسية عن الإخفاق الذي سبق الهجوم، وكيفية إدارة الحرب بعده. لكن فتح هذا الملف قد يثير مواجهة مع نتنياهو والقيادات السياسية والأمنية السابقة، وقد يتحول إلى ساحة صراع انتخابي وقضائي.

٢- **إعادة تعريف العلاقة بين القيادة السياسية والعسكرية:** قد يسعى آيزنكوت إلى تقليص التدخلات الحزبية في القرارات العسكرية، وإعادة الاعتبار للتقدير المهني، لكنه سيواجه مشكلة أن المؤسسة العسكرية نفسها ليست بمنأى عن الانقسامات السياسية والاجتماعية.

٣- **استعادة كفاءة قوات الاحتياط:** لقد أدى طول الحرب وتعدد الجبهات إلى زيادة الضغوط على جنود الاحتياط وعائلاتهم وأعمالهم ومؤسساتهم الاقتصادية، وهو ما يفرض مراجعة سياسات التعبئة العسكرية ومدتها وتوزيع أعبائها.

٤- **معالجة تديين المؤسسة العسكرية:** من الملفات الحساسة تنامي حضور التيارات الدينية القومية في الجيش، وما يرتبط بذلك من نقاشات بشأن دور المرجعيات الدينية في تحديد السلوك العسكري، والعلاقة بين الضباط المتدينين والقيادة المهنية، وحدود تأثير الاعتبارات العقائدية في العمليات العسكرية.

٥- **إعادة ضبط علاقة الجيش بالمستوطنين:** ستكون مواجهة عنف المستوطنين في الضفة الغربية اختبارًا صعبًا، خصوصًا إذا تطلب الأمر تدخل الجيش أو الشرطة ضد جماعات تحظى بدعم سياسي داخل اليمين الديني والقومي. والأرجح أن آيزنكوت سيحاول تعزيز استقلالية القرار العسكري، لكنه لن يكون قادرًا على فصل المؤسسة العسكرية عن البيئة السياسية التي نشأت فيها التوجهات الأمنية الحالية.

جـ- تحدي اليمين الديني والقومي.. احتواء نفوذ سموتريتش وبن جفير دون القدرة على إقصائهما

حتى إذا خرج سموتريتش وبن جفير من الحكومة، فإن ذلك لن يعني انتهاء تأثير التيار الذي يمثلانه، فهذا التيار يمتلك امتدادات داخل الكنيسيت، والحركة الاستيطانية، والمؤسسات الدينية، والبلديات المحلية، وشبكات التأثير الاجتماعي والسياسي. كما أن سياسات الحكومة السابقة أسهمت في تعزيز بعض الوقائع الميدانية والمؤسسية، التي يصعب التراجع عنها بمجرد تغيير الوزراء.

ومن أهم التحديات مراجعة القرارات المتعلقة بتوسيع المستوطنات، والتعامل مع البؤر الاستيطانية غير المرخصة وفق القانون الإسرائيلي، والحد من عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، وإعادة ضبط صلاحيات الجهات المسؤولة عن الإدارة المدنية في الضفة الغربية، ومنع تحويل السيطرة الإدارية والأمنية إلى ضم فعلي للأراضي الفلسطينية، وإعادة النظر في التداخل بين الأجهزة الأمنية والمجموعات الاستيطانية المتشددة.

لكن آيزنكوت سيواجه معضلة سياسية قوامها أنه إذا حاول إلغاء بعض هذه السياسات، فقد يجد نفسه أمام تحركات احتجاجية وتصعيد سياسي من اليمين، وربما محاولات لإسقاط حكومته. أما إذا اكتفى بتجميد بعض القرارات، فقد يحافظ على الائتلاف لكنه يترك جوهر السياسات السابقة قائمًا. وبالتالي فإن الاختبار الحقيقي ليس إخراج سموتريتش وبن جفير من الحكومة، وإنما تفكيك الآليات التي سمحت لهما بتحويل أفكارهما إلى سياسات عامة.

د- تحدي التجنيد الإلزامي والأزمة الحريدية

تُعد قضية تجنيد الحريديم من أكثر الملفات قابلية لتفجير الائتلاف الجديد، فآيزنكوت وحلفاؤه يطرحون مبدأ توزيع أعباء الخدمة العسكرية أو الوطنية على جميع المواطنين، بينما ترفض قيادات حريدية واسعة إنهاء الإعفاءات المرتبطة بالدراسة الدينية.

وتتداخل هذه القضية مع ثلاثة أبعاد، هي البعد الأمني، أي حاجة الجيش إلى قوات إضافية، خاصة بعد الاستنزاف الذي تعرضت له قوات الاحتياط؛ والبعد الاجتماعي، أي تنامي شعور قطاعات واسعة من الإسرائيليين بعدم عدالة توزيع الأعباء؛ والبعد السياسي، أي تمسك الأحزاب الحريدية بالامتيازات المرتبطة بالمؤسسات الدينية والتمويل الحكومي. ومن المرجح أن يكون هذا الملف أحد أهم أوراق الضغط التي ستستخدمها الأحزاب الحريدية في المفاوضات.

وإذا تنازل آيزنكوت عن مبدأ التجنيد الواسع، فسيفقد دعم قطاعات من المجتمع العلماني والاحتياطيين؛ وإذا أصر عليه، فقد يدفع الأحزاب الحريدية إلى التحالف مع نتنياهو أو تعطيل الحكومة. وهنا تتجاوز القضية مسألة عدد المجندين لتصبح صراعًا حول تعريف المواطنة الإسرائيلية، وحدود العلاقة بين الدين والدولة، ومن يتحمل تكلفة الدفاع عن إسرائيل.

هـ- تحدي الاقتصاد.. تكلفة الحرب وتراجع القدرة على استعادة النمو

ستجد حكومة آيزنكوت نفسها أمام اقتصاد تأثر بسنوات الحرب، وزيادة الإنفاق العسكري، وتراجع الاستثمارات في بعض القطاعات، وارتفاع الأعباء المالية على الخزانة العامة. ولا تكفي عودة الهدوء العسكري وحدها لإعادة الاقتصاد إلى وضعه السابق؛ لأن المستثمرين والشركات يحتاجون إلى قدر من الاستقرار السياسي والأمني طويل الأجل.

وتتمثل أبرز الملفات الاقتصادية في إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، وتقليص العجز المالي والديون، وتمويل إعادة الإعمار والتعويضات المرتبطة بالحرب، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تضررت من التعبئة العسكرية، واستعادة ثقة المستثمرين الأجانب، ومعالجة أزمات السكن وتكاليف المعيشة، وتقليص الإنفاق غير المنتج، بما في ذلك بعض أوجه الدعم السياسي للمؤسسات الحزبية والدينية، ومعالجة التفاوت الاقتصادي بين المركز والأطراف والمجتمعات الفلسطينية داخل إسرائيل.

وقد تواجه الحكومة صعوبة في الجمع بين زيادة الإنفاق الأمني، وإصلاح النظام القضائي، وتحسين الخدمات الاجتماعية، وتقليص العجز المالي. ومن المرجح أن يؤدي أي تأخر في تحقيق نتائج اقتصادية ملموسة إلى تراجع شعبية الحكومة، حتى لو نجحت في تحقيق تقدم سياسي أو دبلوماسي.

و- تحدي المجتمع الإسرائيلي.. الانقسام حول هوية الدولة ومستقبلها

أحد أخطر الموروثات التي ستواجهها الحكومة الجديدة هو الانقسام حول طبيعة إسرائيل ذاتها، فالمواجهة لم تعد محصورة بين مؤيدي نتنياهو ومعارضيه، وإنما تمتد إلى خلافات حول تعريف إسرائيل بوصفها دولة يهودية وديمقراطية، وحدود سلطة الدين في التشريع والحياة العامة، والمساواة بين المواطنين اليهود والفلسطينيين، ومكانة المحكمة العليا، وحقوق النساء والفئات المدنية، وتوزيع الموارد والخدمات، ومستقبل

الخدمة العسكرية، والعلاقة بين المجتمع المدني والمؤسسة الأمنية. وستواجه حكومة آيزنكوت اختبارًا صعبًا في إثبات أن تغيير الحكومة يمكن أن يؤدي إلى استعادة التوازن المؤسسي والاجتماعي، وليس مجرد نقل السلطة من مجموعة سياسية إلى أخرى.

كما أن المواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل سيترقبون ما إذا كان الخطاب الجديد بشأن خدمة جميع المواطنين سيترجم إلى مساواة في الميزانيات والخدمات والحقوق السياسية، أم سيظل مرتبطًا أساسًا بمطالب التجنيد والخدمة الوطنية. وهذا ملف بالغ الأهمية؛ لأن أي حكومة تريد استعادة شرعيتها الديمقراطية لا يمكنها تجاهل التناقض بين خطاب المساواة واستمرار الفجوات البنيوية في الحقوق والموارد.

التحديات الفلسطينية.. السلطة الفلسطينية ومستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة

هذا الملف هو الأكثر حساسية عربيًا وإقليميًا، وقد يكون الملف الفلسطيني الاختبار الأكثر أهمية في تحديد ما إذا كانت حكومة آيزنكوت تمثل تحولًا استراتيجيًا حقيقيًا أم مجرد تغيير في أسلوب إدارة الصراع، فالمشكلة الأساسية أن حكومة نتنياهو تركت القضية الفلسطينية أمام واقع شديد التعقيد: حرب غزة وما خلفته من دمار ونزوح وأزمة إنسانية، وتوسع استيطاني في الضفة الغربية، وتراجع مكانة السلطة الفلسطينية، واستمرار الانقسام الفلسطيني، وتزايد صعوبة إعادة بناء المسار السياسي.

أ- العلاقة مع السلطة الفلسطينية بين الدعم الوظيفي والشراكة السياسية

ستواجه حكومة آيزنكوت سؤالًا رئيسيا: هل تنظر إلى السلطة الفلسطينية باعتبارها شريكًا سياسيًا يمكن تطوير العلاقة معه، أم باعتبارها أداة أمنية وإدارية يمكن الاستفادة منها في ضبط الضفة الغربية؟ وهذا الفصل جوهري. فقد استندت سياسة نتنياهو عمليًا إلى الحفاظ على مستوى من التنسيق الوظيفي مع السلطة الفلسطينية، مع استمرار سياسات أضعفت قدرتها على الحكم، ومنعت تطورها إلى كيان سياسي يتمتع بسيادة حقيقية.

وتشمل الموروثات التي ستواجه الحكومة الجديدة اقتطاع أو تعطيل تحويل أموال المقاصة الفلسطينية، والقيود المفروضة على الحركة والعمل والتجارة، واستمرار السيطرة الإسرائيلية على المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، والتوسع الاستيطاني في المناطق المحيطة بالتجمعات الفلسطينية، وتراجع الثقة الشعبية الفلسطينية في قدرة السلطة على حماية المصالح الوطنية، وغياب الانتخابات الفلسطينية منذ سنوات طويلة، وأزمة الخلافة السياسية المرتبطة بمستقبل قيادة السلطة. وقد أشارت تقارير سياسية وإعلامية إلى أن القيود المالية والاقتصادية الإسرائيلية، وتراجع فرص العمل، واستمرار السيطرة على الأرض، أسهمت في إضعاف السلطة الفلسطينية وزيادة هشاشة وضعها الاقتصادي والمؤسسي .

ومن المرجح أن يتبنى آيزنكوت سياسة أكثر براجماتية تجاه السلطة الفلسطينية، تقوم على منع انهيارها، وإعادة تفعيل التنسيق الأمني، وتخفيف بعض القيود الاقتصادية. لكن السؤال هو: هل سيقبل أن يؤدي ذلك إلى تعزيز السلطة سياسيًا، أم سيحرص على إبقائها في حدود الوظيفة الأمنية والإدارية؟ والتقدير أن السيناريو الأكثر احتمالًا في بداية حكمه هو دعم بقاء السلطة ومنع انهيارها، دون الاعتراف بحقها في السيادة أو تقديم التزامات واضحة بشأن إقامة الدولة الفلسطينية.

ب- أزمة الشرعية الفلسطينية ومستقبل قيادة السلطة

ستكون مسألة خلافة الرئيس محمود عباس من الملفات التي لا يمكن فصلها عن التحديات الإسرائيلية، فأي تغير في قيادة السلطة قد يفتح المجال أمام تنافس داخلي فلسطيني، أو إعادة تشكيل موازين القوى بين فتح والفصائل الأخرى، أو تصاعد التوتر بين مؤسسات السلطة والقوى الشعبية. وقد تحاول حكومة آيزنكوت استثمار هذه المرحلة لتشكيل قيادة فلسطينية أكثر قابلية للتعامل معها أمنيًا وسياسيًا.

لكن هذه المقاربة تحمل مخاطر؛ لأن التدخل الإسرائيلي المباشر أو غير المباشر في تحديد طبيعة القيادة الفلسطينية قد يؤدي إلى مزيد من تراجع شرعيتها الشعبية. والأكثر خطورة أن تستمر إسرائيل في المطالبة بسلطة فلسطينية قوية أمنيًا، لكنها ضعيفة سياسيًا، ومقيدة اقتصاديًا، وغير قادرة على ممارسة سيادة فعلية

على الأرض. وفي هذه الحالة ستصبح السلطة أمام معادلة مستحيلة: مطالبة بالقيام بوظائف الحكم، دون امتلاك الأدوات الضرورية للحكم.

جـ الضفة الغربية.. اختبار وقف الضم الزاحف والاستيطان

ستكون الضفة الغربية ساحة الاختبار الأكثر وضوحًا لمدى اختلاف حكومة آيزنكوت عن حكومة نتنياهو، فالتحدي لا يتمثل فقط في وقف الإعلان عن مستوطنات جديدة، وإنما في مراجعة منظومة كاملة من الإجراءات التي أسهمت في ترسيخ السيطرة الإسرائيلية.

ومن أهمها نقل مزيد من الصلاحيات المدنية والإدارية إلى جهات إسرائيلية مرتبطة بالمشروع الاستيطاني، وتسريع إجراءات التخطيط والبناء في المستوطنات، وشرعنة بعض البؤر الاستيطانية، وفرض قيود على البناء الفلسطيني، وتوسيع السيطرة على الأراضي والموارد، والتغاضي عن اعتداءات المستوطنين أو ضعف مواجهتها، وزيادة الحواجز والقيود الأمنية التي تعزل التجمعات الفلسطينية. وتشير بعض الدراسات إلى أن هذه الإجراءات أسهمت في تعزيز ما يوصف بالضم الفعلي أو الزاحف للضفة الغربية، حتى دون إعلان رسمي عن ضمها .

ومن هنا ستكون أمام آيزنكوت ثلاثة اختيارات: الأول هو تجميد محدود للاستيطان، وهو الخيار الأقل تكلفة سياسيًا، لكنه لا يعالج جذور المشكلة؛ والثاني هو وقف التوسع الاستيطاني الأكثر استفزازًا، وضبط عنف المستوطنين، وقد يتيح ذلك تحسين العلاقات مع واشنطن وأوروبا والأردن، لكنه سيصطدم باليمين القومي؛ والثالث هو إعادة النظر في البنية الإدارية والسياسية التي تدعم الاستيطان، وهو الخيار الأكثر تأثيرًا، لكنه الأصعب تنفيذًا؛ لأنه يعني مواجهة مؤسسات وشبكات مصالح ترسخت خلال السنوات الماضية. والأقرب للواقع هو أن آيزنكوت قد يفضل الاختيار الثاني، مع تجنب الدخول في مواجهة شاملة مع الحركة الاستيطانية، ما لم تتعرض حكومته لضغوط أمريكية أو أوروبية قوية.

د- قطاع غزة.. معضلة ما بعد الحرب واستحالة إدارة القطاع بالقوة وحدها

سيكون قطاع غزة الاختبار الأكبر لقدرة الحكومة الجديدة على الانتقال من منطق العمليات العسكرية إلى منطق التسوية السياسية وإدارة ما بعد الحرب. فحكومة نتنياهو تركت القطاع أمام تحديات تتجاوز إعادة الإعمار؛ إذ تشمل مستقبل الإدارة السياسية، والأمن، والمعابر، وحرية الحركة، وإعادة بناء المؤسسات، ومستقبل الفصائل الفلسطينية، والضمانات الدولية والإقليمية.

وستواجه حكومة آيزنكوت مجموعة من الأسئلة الاستراتيجية: هل تقبل بانسحاب إسرائيلي كامل من القطاع؟، وهل تسمح بوجود إدارة فلسطينية تتبع السلطة الفلسطينية؟، وهل تقبل بدور عربي وإقليمي في إدارة المرحلة الانتقالية؟، وهل تقبل بوجود قوة دولية أو ترتيبات أمنية متعددة الأطراف؟، وهل تسمح بإعادة الإعمار دون ربط كل مراحلها بشروط أمنية إسرائيلية؟، وما طبيعة الضمانات المطلوبة لمنع عودة المواجهة العسكرية؟. وقد يكون آيزنكوت أكثر استعدادًا من نتنياهو لقبول ترتيبات عملية لإدارة غزة، لكنه لن يكون بالضرورة أكثر استعدادًا لتقديم تنازلات استراتيجية بشأن السيادة الفلسطينية.

وهنا ينبغي الانتباه إلى أن تغيير الحكومة الإسرائيلية لا يعني تلقائيًا تغيير الموقف من نزع سلاح الفصائل أو مستقبل الدور السياسي لحماس؛ فهذه القضايا قد تظل خاضعة لمحددات أمنية إسرائيلية صارمة. والأرجح أن الحكومة الجديدة ستبحث عن صيغة تجمع بين منع إعادة بناء القدرات العسكرية للفصائل المسلحة، وعدم تحمل إسرائيل مسؤولية الإدارة المدنية المباشرة للقطاع، وإشراك أطراف عربية ودولية في تمويل وإدارة إعادة الإعمار، وإيجاد سلطة فلسطينية مقبولة إسرائيليًا ودوليًا، والاحتفاظ بإمكانية التدخل الأمني والعسكري عند الضرورة وفق التصور الإسرائيلي.

لكن هذه الصيغة قد تصطدم برفض فلسطيني إذا لم تتضمن أفقًا سياسيًا واضحًا، كما قد تواجه تحفظات مصرية وأردنية إذا تحولت إلى ترتيبات تفرض وقائع جديدة على حساب الحقوق الفلسطينية أو الأمن القومي العربي.

هـ- هل تستطيع حكومة آيزنكوت إحياء حل الدولتين؟

هذه القضية ستكشف حدود التغيير في السياسة الإسرائيلية، فآيزنكوت قد يكون أكثر قبولًا من نتنياهو للحديث عن أفق سياسي، لكنه لا يتبنى بالضرورة مشروع إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الظروف الراهنة. وتشير تقديرات المنشورة في أكتوبر ٢٠٢٦م إلى أن آيزنكوت أعلن معارضته إقامة دولة فلسطينية في ظل قيادته، وهو ما يعني أن استبدال نتنياهو بآيزنكوت لا ينبغي أن يُفهم تلقائيًا باعتباره انتقالًا إلى تأييد حل الدولتين. ومن ثم فإن الاحتمال الأكثر واقعية على المدى القريب هو الانتقال من رفض سياسي صريح لأي مسار فلسطيني مستقل إلى خطاب أكثر مرونة بشأن تحسين الظروف الاقتصادية والأمنية، دون تقديم التزام حقيقي بإنهاء الاحتلال. وهذا يضع المجتمع الدولي أمام تحد مهم: هل يقبل الاكتفاء بحكومة إسرائيلية أقل تطرفًا في الخطاب، أم يشترط تغييرات قابلة للقياس على الأرض؟

التحديات الإقليمية – مصر والأردن والبيئة العربية المحيطة بإسرائيل

لن تستطيع حكومة آيزنكوت إعادة بناء علاقاتها الإقليمية بمعزل عن معالجة النتائج التي خلفتها سياسات نتنياهو، خصوصًا بعد حرب غزة، وما أثارته من تداعيات أمنية وسياسية وإنسانية في المنطقة. وتتمثل المشكلة في أن الدول العربية لا تنظر إلى تغيير رئيس الحكومة الإسرائيلية باعتباره هدفًا في حد ذاته؛ بل تقيم أي حكومة وفقًا لما تفعله تجاه الأراضي الفلسطينية، ووقف الحرب، وحقوق الفلسطينيين، والأمن الإقليمي.

أ- مصر – من إدارة الأزمات الحدودية إلى اختبار الشراكة الأمنية والسياسية

تمثل مصر الطرف الإقليمي الأكثر حساسية بالنسبة إلى أي تحول في السياسة الإسرائيلية تجاه غزة، ليس فقط بحكم الجغرافيا والحدود المشتركة، وإنما بسبب ارتباط القضية الفلسطينية مباشرة بالأمن القومي المصري، وبخاصة في شمال سيناء. وقد وضعت سياسات حكومة نتنياهو العلاقات المصرية الإسرائيلية أمام اختبارات شديدة الصعوبة، على الرغم من استمرار معاهدة السلام والتنسيق الأمني في المجالات التي تخدم مصالح الطرفين. وتتمثل أهم التحديات أمام حكومة آيزنكوت في المحاور التالية:

١- تحدي استعادة الثقة السياسية المصرية

لا يمكن افتراض أن انتقال السلطة من نتنياهو إلى آيزنكوت سيؤدي تلقائيًا إلى تجاوز التوترات التي نشأت خلال الحرب، فمصر ستنظر إلى الحكومة الجديدة من خلال مجموعة من المؤشرات العملية، أهمها مدى الالتزام باتفاقية السلام وترتيباتها الأمنية، واحترام السيادة المصرية وأمن الحدود، ووقف أي محاولات لفرض واقع جديد في قطاع غزة، وضمان عدم انتقال الأزمة الفلسطينية إلى الأراضي المصرية، وعدم استخدام الضغوط العسكرية والسياسية لدفع الفلسطينيين نحو سيناء، والتعامل الجاد مع المطالب المصرية المتعلقة بوقف التصعيد وإنهاء الحرب. وستكون الرسالة المصرية الأساسية أن استقرار العلاقات الثنائية لا يمكن أن يكون بديلًا عن معالجة أسباب التوتر الإقليمي. وقد تستفيد حكومة آيزنكوت من خلفيته العسكرية في إعادة تفعيل قنوات الاتصال الأمني والعسكري، لكن ذلك لن يكون كافيًا إذا لم يصاحبه تغيير سياسي ملموس.

٢- رفض التهجير القسري للفلسطينيين إلى سيناء

يمثل هذا الملف الحد الفاصل بين أي تقارب مصري إسرائيلي محتمل وبين عودة التوتر، فالموقف المصري من رفض تهجير الفلسطينيين من غزة إلى سيناء يرتبط باعتبارات استراتيجية وسيادية وديموجرافية وقانونية، ولا يتغير بتغير القيادة الإسرائيلية.

ومن منظور الأمن القومي المصري، فإن انتقال أعداد كبيرة من سكان غزة إلى سيناء، سواء تحت ضغط الحرب أو من خلال ترتيبات مؤقتة تتحول إلى دائمة، يحمل مخاطر متعددة، منها خلق واقع سكاني جديد على الحدود الشرقية لمصر، وتصفية عملية لفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، ونقل جانب من المسؤولية عن الأزمة الإنسانية إلى مصر، وخلق بؤر توتر أمني ممتدة في شمال سيناء، وتحويل الأراضي المصرية إلى ساحة لإدارة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتعقيد ترتيبات الأمن والحدود على المدى الطويل. وبالتالي، سيكون على حكومة آيزنكوت أن تقدم ضمانات واضحة بعدم استخدام الضغط العسكري أو الإنساني لدفع

سكان القطاع نحو الحدود المصرية. والاختبار الحقيقي ليس التصريحات المطمئنة، وإنما طبيعة الترتيبات الإسرائيلية بشأن المعابر والانسحاب العسكري وحرية الحركة وإعادة الإعمار.

٣- معبر رفح ومحور فيلادلفيا وترتيبات الأمن الحدودي

سيكون التعامل مع معبر رفح ومحور فيلادلفيا من أكثر الملفات حساسية، فمصر تنظر إلى هذه الملفات باعتبارها ترتبط بسيادتها وترتيبات الأمن على الحدود، بينما تسعى إسرائيل إلى الاحتفاظ بأدوات رقابة وتحكم أمنية على الحدود الجنوبية لقطاع غزة. ومن المرجح أن تحاول حكومة آيزنكوت الوصول إلى ترتيبات عملية تحقق المصالح الأمنية الإسرائيلية دون الدخول في مواجهة مع مصر.

لكن نجاح ذلك يتطلب الاعتراف بأن أمن الحدود لا يمكن أن يكون مبررًا لفرض وجود عسكري إسرائيلي مفتوح أو انتهاك التفاهمات القائمة. وستكون هناك حاجة إلى آلية رقابة وتنسيق واضحة، وربما ترتيبات متعددة الأطراف، مع تحديد المسؤوليات والصلاحيات بصورة تمنع الغموض أو الانفراد بالقرار.

٤- إعادة إعمار غزة اختبار الدور المصري

تمتلك مصر خبرة سياسية وأمنية ودبلوماسية مهمة في إدارة ملفات التهدئة والمفاوضات الفلسطينية، كما أن لها مصالح مباشرة في ترتيبات إعادة إعمار غزة. ومن المحتمل أن تحتاج حكومة آيزنكوت إلى الدور المصري لتوفير الغطاء الإقليمي لأي ترتيبات انتقالية في القطاع.

لكن مصر لن تكون مجرد جهة تنفيذية لتصورات إسرائيلية بشأن مستقبل غزة، فأي دور مصري في إعادة الإعمار ينبغي أن يرتبط بمجموعة من المبادئ، منها الحفاظ على وحدة الأراضي الفلسطينية، وعدم فرض تهجير أو إعادة توطين، ووجود مرجعية فلسطينية للإدارة المدنية، وضمان وصول المساعدات دون عراقيل تعسفية، وربط إعادة الإعمار بأفق سياسي واضح، واحترام السيادة المصرية وترتيبات الحدود.

وهنا يمكن أن تتحول العلاقة المصرية مع حكومة آيزنكوت إلى شراكة عملية في إدارة التهدئة وإعادة الإعمار، إذا توافرت الإرادة السياسية الإسرائيلية، أو إلى علاقة حذرة ومتوترة إذا حاولت الحكومة الجديدة تحميل مصر مسؤوليات تتجاوز دورها الطبيعي.

٥- العلاقات الاقتصادية والطاقة والتعاون الأمني

قد تسعى حكومة آيزنكوت إلى توظيف تحسن العلاقات مع مصر لإعادة تنشيط التعاون في مجالات الطاقة والغاز والتجارة والتنسيق الأمني. غير أن مصر ستتعامل مع هذا المسار وفقًا لمبدأ الفصل بين المصالح الاقتصادية والاعتبارات الاستراتيجية والسيادية، فالتعاون الاقتصادي لا يعني قبول سياسات إسرائيلية مرفوضة في غزة أو الضفة الغربية، كما أن استمرار معاهدة السلام لا يعني إعفاء الحكومة الإسرائيلية الجديدة من مسؤولية معالجة تداعيات سياسات سابقتها.

هكذا يمكن القول إن القاهرة ستمنح حكومة آيزنكوت فرصة لاختبار مدى اختلافها عن نتنياهو، لكنها لن تمنحها تفويضًا سياسيًا مفتوحًا. وستظل الملفات الفلسطينية، ورفض التهجير، وأمن الحدود، ومحور فيلادلفيا، وإعادة إعمار غزة محددات أساسية لأي تحسن في العلاقات.

ب- الأردن.. العلاقة الأكثر هشاشة بسبب الضفة الغربية والقدس والهوية الوطنية

قد تكون العلاقة مع الأردن أكثر صعوبة من العلاقة مع مصر في بعض جوانبها السياسية؛ لأن المصالح الأردنية ترتبط بصورة مباشرة بمستقبل الضفة الغربية والقدس والهوية الوطنية الأردنية، فالأردن لا يتعامل مع السياسات الإسرائيلية في الضفة باعتبارها شأنًا فلسطينيًا داخليًا فحسب، وإنما باعتبارها تهديدًا محتملًا لاستقراره السياسي والديموغرافي والأمني.

١- وقف التهجير ومنع تصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن

يمثل رفض التهجير أحد أهم محددات السياسة الأردنية تجاه إسرائيل، فأي محاولة لنقل الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الأردن، أو فرض وقائع تجعل البقاء الفلسطيني على الأرض أمرًا مستحيلًا، ستُعد تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الأردني. ومن ثم ستراقب عمّان حكومة آيزنكوت في ثلاثة ملفات: موقفها من الضم الرسمي أو الفعلي للضفة الغربية، وموقفها من التوسع الاستيطاني في الأغوار والمناطق القريبة من الحدود

الأردنية، وموقفها من أي سياسات تؤدي إلى تهجير الفلسطينيين أو دفعهم إلى النزوح القسري. وستكون قدرة الحكومة الجديدة على ضبط المستوطنين، ومنع الإجراءات التي تهدد الوجود الفلسطيني، معيارًا رئيسيًا لمدى إمكان استعادة الثقة الأردنية.

٢ـ القدس والمسجد الأقصى والوصاية الهاشمية

يمثل ملف القدس أحد أكثر الملفات قابلية لتفجير العلاقات الأردنية الإسرائيلية، فالأردن يرتبط بالوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ويعتبر الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم جزءًا من دوره الديني والسياسي. وقد أدت سياسات التيار الديني القومي المتشدد في حكومة نتنياهو، ولا سيما المواقف المرتبطة بتغيير قواعد التعامل مع الحرم القدسي الشريف، إلى زيادة القلق الأردني من احتمالات فرض وقائع جديدة. ومن المتوقع أن يحاول آيزنكوت خفض مستوى التوتر في القدس، لكن ذلك يتطلب قرارات عملية تشمل الالتزام بالوضع التاريخي والقانوني القائم، ومنع الإجراءات الأحادية التي تغير طبيعة إدارة المقدسات، واحترام الدور الأردني، وضبط تحركات الجماعات الدينية المتطرفة، ومنع تحويل القدس إلى ساحة للمزايدات الانتخابية الإسرائيلية. وأي إخفاق في هذا الملف قد يؤدي إلى أزمة سياسية ودبلوماسية واسعة بين عمان وتل أبيب.

٣ـ مستقبل الضفة الغربية والحدود الأردنية

تخشى الأردن من أن يؤدي التوسع الاستيطاني والضم الزاحف إلى تفكيك الجغرافيا الفلسطينية، وإضعاف السلطة الفلسطينية، وزيادة احتمالات الانفجار الأمني. كما أن استمرار تدهور الأوضاع قد يضع الأردن أمام ضغوط أمنية وإنسانية متزايدة، بما في ذلك محاولات النزوح عبر الحدود أو تصاعد الاحتكاكات في المناطق الحدودية. لذلك ستضغط عمّان باتجاه وقف الإجراءات الإسرائيلية الأحادية، وإعادة الاعتبار للسلطة الفلسطينية، ورفض أي تصور يقوم على تحويل الأردن إلى بديل عن الدولة الفلسطينية.

٤ـ استعادة الثقة في العلاقة الأمنية

رغم التوتر السياسي، ستظل هناك مصالح مشتركة تتعلق بمكافحة الإرهاب، وضبط الحدود، ومنع تهريب السلاح، وتبادل المعلومات الأمنية. لكن هذه المصالح لا تلغي أن الأردن يحتاج إلى ضمانات سياسية بأن التعاون الأمني لن يتحول إلى غطاء لاستمرار الاحتلال أو لتصفية الحقوق الفلسطينية.

هكذا يمكن القول إن آيزنكوت قد يكون أكثر قدرة على إعادة بناء قنوات الاتصال مع عمان من حكومة نتنياهو، لكن نجاح ذلك سيظل مرهونًا بثلاثة شروط: وقف التهجير، وضبط الاستيطان وعنف المستوطنين، واحترام الوصاية الهاشمية على المقدسات.

جـ العلاقة مع الدول العربية الأخرى وإعادة تشكيل البيئة الإقليمية

لن تقتصر التحديات الإقليمية على مصر والأردن، بل ستمتد إلى دول الخليج والدول العربية التي دخلت في مسارات تطبيع أو تفاهمات سياسية واقتصادية مع إسرائيل. وقد ترى حكومة آيزنكوت أن استعادة العلاقات العربية تمثل وسيلة لتقليل العزلة الدولية، وتعزيز التعاون الأمني والاقتصادي، وتوسيع اتفاقيات أبراهام. لكن المشكلة أن الحرب في غزة جعلت القضية الفلسطينية أكثر حضورًا في الحسابات العربية، وأصبحت كلفة التطبيع غير المشروط أعلى سياسيًا وشعبيًا.

وستواجه الحكومة الجديدة ثلاثة اختبارات تبلورها ثلاثة تساؤلات: هل ستقبل بربط توسيع التطبيع بخطوات ملموسة تجاه الفلسطينيين؟، وهل ستقدم ضمانات بشأن مستقبل غزة والضفة الغربية؟، وهل ستتعامل مع الدول العربية كشركاء في صياغة ترتيبات إقليمية، أم كأطراف مطلوب منها تمويل وإدارة نتائج السياسات الإسرائيلية؟.

وقد تنجح حكومة آيزنكوت في إعادة تنشيط الاتصالات مع بعض العواصم العربية، لكن الانتقال من العلاقات الرسمية إلى التطبيع المجتمعي والاستراتيجي الشامل سيظل صعبًا ما لم يحدث تغير ملموس في الملف الفلسطيني.

د- إيران والجبهات الإقليمية.. استمرار مركزية العقيدة الأمنية الإسرائيلية

من المرجح ألا يؤدي وصول آيزنكوت إلى الحكم إلى تغيير جذري في النظرة الإسرائيلية إلى إيران، باعتبارها أحد أبرز التهديدات الاستراتيجية، فقد يستمر التركيز على البرنامج النووي الإيراني، والقدرات الصاروخية، وشبكة الحلفاء الإقليميين، والنفوذ الإيراني في سوريا ولبنان والعراق، ومنع إعادة بناء القدرات العسكرية للخصوم، وتعزيز التعاون العسكري والاستخباراتي مع الولايات المتحدة. لكن الاختلاف المحتمل قد يكون في أسلوب إدارة المخاطر، ومدى الاعتماد على العمل العسكري المباشر، ومدى التنسيق مع واشنطن. وهنا تظهر أهمية مصر والأردن ودول الخليج؛ لأن أي تصعيد واسع مع إيران قد يعيد المنطقة إلى حالة من عدم الاستقرار، ويؤثر في التجارة والطاقة والممرات البحرية والأمن الإقليمي.

هكذا يمكن القول إن حكومة آيزنكوت قد تتبنى سياسة أكثر تنسيقًا مع الولايات المتحدة في التعامل مع إيران، لكنها لن تتخلى عن مبدأ الاحتفاظ بحرية العمل العسكري الإسرائيلي.

التحديات الدولية.. الولايات المتحدة وأوروبا ومستقبل مكانة إسرائيل الدولية

تواجه الحكومة الإسرائيلية المحتملة تحديًا دوليًا يتمثل في استعادة الثقة الأمريكية والأوروبية، واحتواء تداعيات الحرب والاستيطان والانتهاكات بحق الفلسطينيين، ما يحد من تراجع مكانة إسرائيل الدولية، ويجنبها اتساع العزلة السياسية والدبلوماسية والضغوط الاقتصادية والقانونية.

أ- الولايات المتحدة.. العلاقة الاستراتيجية بين استمرار الدعم وتزايد شروطه السياسية

ستكون الولايات المتحدة الطرف الدولي الأكثر تأثيرًا في تحديد هامش حركة حكومة آيزنكوت، ليس فقط بسبب حجم الدعم العسكري والاقتصادي لإسرائيل، وإنما بسبب دور واشنطن في إدارة الملفات الإقليمية، ومستقبل غزة، والعلاقة مع الدول العربية، والتعامل مع إيران. لكن حكومة آيزنكوت لن ترث علاقة أمريكية إسرائيلية بسيطة أو مستقرة بالكامل؛ بل ستجد نفسها أمام علاقة تتسم باستمرار المصالح الاستراتيجية المشتركة، بالتوازي مع تزايد الاختلافات بشأن بعض السياسات الإسرائيلية.

١- إدارة العلاقة مع إدارة دونالد ترامب

تواجه حكومة آيزنكوت تحديًا يتمثل في بناء علاقة مستقرة مع إدارة أمريكية سبق أن أبدى رئيسها دونالد ترامب دعمًا لنتنياهو خلال الانتخابات الإسرائيلية. وهذه نقطة مهمة؛ لأن آيزنكوت لن يبدأ علاقته بواشنطن من أرضية سياسية محايدة، بل من واقع أن الإدارة الأمريكية تعاملت مع نتنياهو باعتباره شريكًا سياسيًا وأمنيًا مهمًا. وقد يكون على آيزنكوت إثبات أن تغيير القيادة الإسرائيلية لن يؤدي إلى تراجع التنسيق الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وأن حكومته قادرة على التعامل مع الملفات الإقليمية بكفاءة، دون أن تكون بالضرورة نسخة من حكومة نتنياهو.

وتتمثل أولويات واشنطن المحتملة في ضمان أمن إسرائيل واستمرار التفوق العسكري النوعي، ومنع توسع المواجهة الإقليمية، واحتواء النفوذ الإيراني، وحماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، والحفاظ على فرص توسيع اتفاقيات أبراهام، ومنع انهيار السلطة الفلسطينية، وتجنب الإجراءات الإسرائيلية التي تضع الإدارة الأمريكية أمام أزمات مع حلفائها العرب، ومنع ضم الضفة الغربية بصورة أحادية.

وتشير ابحث منشورة في أكتوبر ٢٠٢٦م إلى أن أي حكومة إسرائيلية جديدة ستواجه ضرورة الموازنة بين أولويات الأمن الإسرائيلي ومتطلبات الاستقرار الإقليمي الأمريكي، بما في ذلك التعاون مع الدول العربية، والمخاوف الإنسانية، ومستقبل الترتيبات السياسية في غزة والضفة الغربية .

٢- المساعدات العسكرية والتعاون الدفاعي

من غير المرجح أن تتخلى واشنطن عن التعاون العسكري مع إسرائيل لمجرد تغير الحكومة؛ لأن هذا التعاون يرتبط باعتبارات استراتيجية طويلة الأجل. لكن طبيعة التعاون قد تصبح أكثر ارتباطًا بمدى توافق السلوك الإسرائيلي مع المصالح الأمريكية.

وقد تواجه حكومة آيزنكوت مجموعة من المطالب الأمريكية، منها تقديم ضمانات بشأن استخدام الأسلحة الأمريكية، والحد من العمليات التي تؤدي إلى خسائر واسعة في صفوف المدنيين، وتحسين آليات إدخال

المساعدات الإنسانية، وتجنب التصعيد العسكري غير المنسق مع واشنطن، وضبط العمليات الإسرائيلية في الضفة الغربية، والالتزام بترتيبات سياسية وأمنية متفق عليها بشأن غزة.

وقد تستفيد حكومة آيزنكوت من كونها أقل ارتباطًا بالخطاب المتشدد لبعض وزراء نتنياهو، لكن ذلك لا يعني أنها ستحصل تلقائيًا على تفويض أمريكي مفتوح، فواشنطن قد ترى في آيزنكوت شريكًا أكثر قابلية للتفاهم، لكنها ستنتظر أفعالًا عملية قبل تقديم مكاسب سياسية أو استراتيجية إضافية.

٣- التحدي الفلسطيني في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية

سيكون مستقبل السلطة الفلسطينية وحل الدولتين من أبرز نقاط الخلاف المحتملة، فالإدارة الأمريكية تحتاج إلى الحفاظ على علاقاتها مع الدول العربية، خاصة مصر والأردن ودول الخليج، وتدرك أن تجاهل القضية الفلسطينية قد يضعف قدرتها على بناء ترتيبات إقليمية مستقرة. وفي المقابل، قد ترى حكومة آيزنكوت أن تقديم تنازلات سياسية كبيرة للفلسطينيين يحمل تكلفة داخلية، وقد يهدد استقرار الائتلاف.

ومن هنا قد تنشأ معادلة تفاوضية تقوم على أن تقدم إسرائيل خطوات اقتصادية وأمنية محدودة، مقابل حصولها على دعم أمريكي لتوسيع علاقاتها العربية. وهذا السيناريو يمثل خطرًا على المصالح الفلسطينية والعربية إذا تحول تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين إلى بديل دائم عن إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

٤- الكونجرس الأمريكي والرأي العام

لن تكون العلاقة مع البيت الأبيض كافية وحدها؛ إذ ستحتاج حكومة آيزنكوت إلى التعامل مع الكونجرس الأمريكي، الذي يشهد نقاشات متزايدة حول المساعدات العسكرية لإسرائيل، وحقوق الفلسطينيين، والمستوطنات، والقيود المفروضة على المدنيين. وقد تجد الحكومة الجديدة أن تحسين صورتها لدى الإدارة الأمريكية لا يعني بالضرورة استعادة الدعم الشعبي والسياسي غير المشروط الذي تمتعت به إسرائيل في مراحل سابقة. فثمة تحولات داخل المجتمع الأمريكي، ولا سيما بين قطاعات شبابية وأوساط أكاديمية وسياسية، تتطلب من أي حكومة إسرائيلية إعادة النظر في كيفية إدارة صورتها الدولية.

هكذا يمكن القول إنه من المرجح أن تتعامل واشنطن مع حكومة آيزنكوت بقدر من الانفتاح السياسي، لكنها ستسعى إلى توظيف هذا الانفتاح للحصول على تنازلات في إدارة غزة والضفة الغربية ومنع التصعيد الإقليمي، دون أن يعني ذلك التخلي عن الدعم الاستراتيجي لإسرائيل.

ب- أوروبا.. بين استعادة الشرعية الدولية واستمرار الفجوة بين الخطاب والسياسات

قد تكون أوروبا أكثر الأطراف الدولية ترحيبًا بتغيير الحكومة الإسرائيلية، إذا أدى ذلك إلى خروج القوى الأكثر تطرفًا من مراكز صنع القرار. لكن هذا الترحيب لن يكون بلا شروط؛ لأن العلاقة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي شهدت تراجعًا في الثقة بسبب الحرب في غزة، والتوسع الاستيطاني، وعنف المستوطنين، والخلافات بشأن القانون الدولي.

١- إعادة بناء العلاقات السياسية والدبلوماسية

قد تسعى حكومة آيزنكوت إلى إعادة تنشيط الحوار مع المؤسسات الأوروبية، واستعادة العلاقات مع الدول التي اتخذت مواقف انتقادية من السياسات الإسرائيلية. وقد تشمل الخطوات المحتملة زيادة التواصل مع المفوضية الأوروبية، وإعادة تنشيط الحوار مع البرلمان الأوروبي، وتخفيف التوتر مع فرنسا وإسبانيا وإيرلندا ودول أوروبية أخرى، وتعزيز التعاون مع ألمانيا ودول أوروبا الوسطى، واستعادة العلاقات مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية الأوروبية، وتوسيع التعاون الاقتصادي والتكنولوجي.

لكن المشكلة أن أوروبا لن تكتفي بتغيير الخطاب الإسرائيلي؛ بل ستطالب بإجراءات عملية تتعلق بالفلسطينيين، وبخاصة في الضفة الغربية وغزة.

٢- المستوطنات والعقوبات الأوروبية

سيكون ملف الاستيطان أحد أهم الاختبارات، فالدول الأوروبية تعتبر التوسع الاستيطاني عقبة أمام حل الدولتين، وقد زادت خلال الفترة الماضية من انتقاداتها للسياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية. كما أن

تصاعد عنف المستوطنين دفع بعض الدول والمؤسسات الأوروبية إلى تبني إجراءات عقابية أو الدعوة إليها ضد أفراد وجماعات متورطة في الاعتداءات. فقد اتخذ الاتحاد الأوروبي في مايو ٢٠٢٦م إجراءات عقابية إرهاب المستوطنين وعنفهم، في سياق تزايد الخلافات بشأن سياسات الضفة الغربية .

ومن ثم فإن حكومة آيزنكوت قد تجد نفسها أمام معادلة واضحة: إما اتخاذ إجراءات فعلية لوقف الاستيطان والعنف، أو استمرار الضغوط الأوروبية رغم تحسن الخطاب الدبلوماسي.

٣- اتفاقية الشراكة الأوروبية الإسرائيلية

يمثل التعاون التجاري والتكنولوجي مع الاتحاد الأوروبي أحد أهم مصادر القوة الاقتصادية الإسرائيلية، وبالتالي فإن أي تدهور في العلاقات التجارية أو مراجعة لبعض أوجه التعاون قد يترك تأثيرات اقتصادية وسياسية. وقد تسعى أوروبا إلى استخدام أدواتها الاقتصادية للضغط على إسرائيل من أجل الالتزام بالقانون الدولي، وتحسين الأوضاع الإنسانية، ووقف السياسات التي تهدد فرص التسوية. لكن لا ينبغي افتراض أن الدول الأوروبية ستتبنى موقفًا موحدًا؛ إذ توجد اختلافات في المواقف بين الحكومات الأوروبية بشأن مستوى الضغط المطلوب، وحدود التعاون مع إسرائيل. ومن المرجح أن تعمل حكومة آيزنكوت على استثمار هذه الاختلافات للحفاظ على العلاقات الاقتصادية مع الدول الأكثر تحفظًا تجاه العقوبات.

٤- المؤسسات الدولية والقانون الدولي

ستواجه الحكومة الجديدة تحديًا يتعلق بإعادة ترميم علاقة إسرائيل بالمؤسسات الدولية، وخاصة تلك المعنية بالقانون الإنساني وحقوق الإنسان. فقد تضررت صورة إسرائيل بسبب حجم الخسائر المدنية في غزة، والاتهامات المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي، واستمرار السيطرة على الأراضي الفلسطينية. وقد يكون آيزنكوت أكثر حرصًا على تجنب التصريحات التي تثير أزمات دولية، لكنه سيظل مطالبًا بتقديم إجابات عن المسؤوليات القانونية والسياسية المرتبطة بالحرب. والأهم أن أي محاولة لتجاوز هذه الملفات من خلال تحسين العلاقات الدبلوماسية فقط ستظل محدودة الأثر.

هكذا يمكن القول إن حكومة آيزنكوت قد تحقق انفتاحًا أوروبيًا أسرع من قدرتها على تحقيق تسوية فلسطينية، لكن استدامة هذا الانفتاح ستتوقف على ما إذا كانت ستغير الوقائع على الأرض، أم ستكتفي بتقديم صورة أكثر اعتدالًا عن السياسات القائمة.

التحديات الاستراتيجية بعيدة المدى .. ما الذي قد تعجز حكومة آيزنكوت عن تغييره؟

ثمة تحديات تتجاوز عمر الحكومة والائتلاف، وترتبط بالتحولات البنيوية التي شهدتها إسرائيل والمجتمع الفلسطيني والمنطقة. وهذه التحديات قد تكون أكثر أهمية من الخلافات السياسية اليومية؛ لأنها ستحدد طبيعة إسرائيل خلال العقد المقبل.

أ- التحول الديموجرافي وصعود اليمين الديني

أدى النمو السكاني للمجتمعات الحريدية والدينية القومية إلى تغيير تدريجي في بنية المجتمع الإسرائيلي، ولم يعد اليمين الديني مجرد شريك انتخابي يمكن الاستغناء عنه بسهولة، بل أصبح يمتلك حضورًا اجتماعيًا وتعليميًا ومؤسسيًا متناميًا. ومن ثم فإن خروج الأحزاب الدينية المتطرفة من الحكومة لن يعني تراجع نفوذها على المدى البعيد. وقد تجد حكومة آيزنكوت نفسها مضطرة إلى التعامل مع اتجاهين متناقضين: اتجاه علماني ومدني يطالب بتعزيز الطابع الديمقراطي للدولة وتوزيع الأعباء بعدالة، واتجاه ديني وقومي يرى أن مستقبل إسرائيل يرتبط بتعزيز هويتها اليهودية الدينية، والسيطرة على الأراضي التي يعتبرها جزءًا من المجال التاريخي والديني اليهودي. والمشكلة أن هذه المواجهة لا يمكن حلها بتسوية برلمانية مؤقتة؛ لأنها تتعلق بمستقبل هوية الدولة.

ب- تراجع فكرة التسوية مع الفلسطينيين

كلما استمر الاستيطان وتزايدت الوقائع الجغرافية والإدارية على الأرض، أصبحت إقامة دولة فلسطينية مستقلة أكثر صعوبة. وهذا لا يعني استحالتها بصورة مطلقة، لكنه يعني ارتفاع تكلفتها السياسية والأمنية والإدارية. وقد ترث حكومة آيزنكوت معادلة يصبح فيها الحفاظ على السيطرة الإسرائيلية أسهل سياسيًا من

التراجع عنها، حتى إذا كان ذلك يؤدي إلى زيادة التوتر الدولي والإقليمي. وهنا تكمن المفارقة، قد تنجح الحكومة في تحسين علاقاتها الخارجية، بينما تواصل السياسات التي تجعل التسوية النهائية أكثر تعقيدًا.

جـ- أزمة الشرعية الإسرائيلية في المجتمع الدولي

من التحديات طويلة المدى أن صورة إسرائيل في قطاعات من الرأي العام الدولي لم تعد مرتبطة فقط بالصراع الإسرائيلي العربي التقليدي، بل أصبحت ترتبط أيضًا بقضايا حقوق الإنسان والقانون الدولي، ومحاسبة الحكومات، وحدود استخدام القوة العسكرية. وقد يؤدي استمرار الفجوة بين الخطاب الديمقراطي الإسرائيلي والسياسات المطبقة في الأراضي الفلسطينية إلى اتساع أزمة الشرعية الدولية.

ومن ثم فإن حكومة آيزنكوت قد تنجح في إعادة فتح أبواب دبلوماسية أُغلقت أو تراجعت خلال عهد نتنياهو، لكنها لن تستطيع ضمان استعادة الثقة إذا بقيت السياسات الجوهرية كما هي.

د- مستقبل العلاقة بين المجتمع والجيش

أحد أهم التحديات الاستراتيجية هو الحفاظ على مكانة الجيش داخل المجتمع الإسرائيلي، فالتجنيد الإلزامي كان أحد أهم الأدوات التي ربطت قطاعات واسعة من المجتمع بالدولة والمؤسسة العسكرية. لكن اتساع الإعفاءات الدينية، وتفاوت الأعباء، والخلافات بشأن دور الجيش في الحرب، قد تؤدي إلى تراجع هذا النموذج. وقد يصبح الجيش في المستقبل أكثر ارتباطًا ببعض القطاعات الاجتماعية، وأقل قدرة على التعبير عن إجماع وطني شامل. وهذا التحدي سيكون ذا تأثير مباشر في قدرة إسرائيل على خوض حروب طويلة أو إدارة جبهات متعددة.

هـ- التحول في طبيعة التهديدات الإقليمية

لن يكون مستقبل الأمن الإسرائيلي مرتبطًا بإيران وحدها، بل بمجموعة من التحولات، تشمل تطور قدرات الصواريخ والطائرات المسيّرة، وانتشار تقنيات الحرب الإلكترونية والسيبرانية، وتغير طبيعة المواجهة مع التنظيمات المسلحة، وتطور أنماط الحروب غير المتكافئة، وتنامي الترابط بين الجبهات الإقليمية، واحتمال تراجع فعالية الردع التقليدي.

وقد تدفع هذه التحولات حكومة آيزنكوت إلى زيادة الإنفاق الدفاعي، وتطوير منظومات الدفاع الصاروخي والاستخبارات، وتعزيز التعاون العسكري مع الولايات المتحدة. لكن المشكلة أن التفوق العسكري لا يستطيع بمفرده معالجة الأزمات السياسية التي تنتج بيئات الصراع.

السيناريوهات المستقبلية لحكومة آيزنكوت

يمكن بناء أربعة سيناريوهات رئيسية لمستقبل الحكومة المحتملة، مع ضرورة التمييز بين احتمالات تشكيلها وقدرتها على الاستمرار بعد تشكيلها.

السيناريو الأول: حكومة تغيير محدودة - استقرار مؤسسي دون تحول استراتيجي

السيناريو الأكثر قابلية للتحقق سياسيًا، حيث تتشكل حكومة بقيادة آيزنكوت، وتنجح في إخراج نتنياهو وحلفائه الأكثر تطرفًا من السلطة، لكنها تحافظ على معظم الثوابت الأمنية والسياسية الإسرائيلية.

من ملامحه إعادة إصلاح المؤسسات القضائية، وتشكيل لجنة تحقيق في إخفاقات السابع من أكتوبر، وتحسين العلاقات مع واشنطن وأوروبا، وتخفيف بعض الإجراءات الأكثر استفزازًا في الضفة الغربية، والحفاظ على السيطرة الأمنية الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، وتجنب الالتزام بإقامة دولة فلسطينية.

نتيجته المتوقعة تحسن نسبي في صورة إسرائيل الدولية، دون تغيير جوهري في طبيعة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

السيناريو الثاني: حكومة تغيير أوسع - إعادة ضبط السياسة الإسرائيلية

هذا السيناريو مشروط بتماسك الائتلاف والضغط الدولي، حيث تنجح الحكومة في تجاوز خلافاتها الداخلية، وتتجه إلى مراجعة أوسع لسياسات نتنياهو، بما يشمل الاستيطان والعنف في الضفة الغربية، وإعادة بناء العلاقة مع السلطة الفلسطينية، وقبول ترتيبات سياسية أكثر وضوحًا بشأن غزة.

من ملامحه وقف التوسع الاستيطاني الأكثر استفزازًا، واتخاذ إجراءات فعلية ضد عنف المستوطنين وإرهابهم، وإعادة انتظام تحويل أموال السلطة الفلسطينية، وتعزيز الدور المصري والأردني في ترتيبات غزة، والتوصل إلى تفاهمات مع واشنطن بشأن أفق سياسي فلسطيني، وتحسين العلاقات مع الاتحاد الأوروبي. نتيجته المتوقعة خفض التوتر الإقليمي وتحسين البيئة الدبلوماسية، مع بقاء خلافات جوهرية بشأن السيادة الفلسطينية.

السيناريو الثالث: حكومة هشة تتعرض للتفكك المبكر

مخاطره مرتفعة، حيث تفشل الحكومة في إدارة التناقضات بين اليمين والوسط واليسار والأحزاب الفلسطينية أو الحريدية، وتصبح رهينة الخلافات بشأن التجنيد، والميزانية، وغزة، والعلاقة مع نتنياهو.

من ملامحه انسحاب أحزاب أو نواب من الائتلاف، وتعطيل التشريعات الإصلاحية، وتجدد المواجهة بين المؤسسات السياسية، واستعادة نتنياهو نفوذه في المعارضة، واحتمالات الدعوة إلى انتخابات جديدة.

نتيجته المتوقعة ضياع فرصة التغيير، وربما عودة نتنياهو أو إعادة إنتاج حكومة يمينية أكثر تشددًا.

السيناريو الرابع: تصعيد إقليمي يعيد تشكيل الأولويات

الأكثر خطورة استراتيجيًا، حيث يؤدي اندلاع مواجهة واسعة مع إيران أو على جبهة لبنان أو غزة إلى إعادة ترتيب أولويات الحكومة، وعودة الاعتبارات الأمنية والعسكرية إلى مقدمة المشهد.

من ملامحه توسيع العمليات العسكرية، وارتفاع الإنفاق الدفاعي، وتراجع أولوية الإصلاحات الداخلية، وضغوط أمريكية وعربية متزايدة، وتأجيل الملفات السياسية الفلسطينية، واحتمال إعادة إنتاج خطاب الوحدة الوطنية على حساب المعارضة. نتيج المتوقعة قد تتماسك الحكومة مؤقتًا تحت ضغط الحرب، لكنها قد تعيد إنتاج أنماط إدارة الصراع التي ميزت عهد نتنياهو.

مقارنة السيناريوهات

التصعيد	التفكك	التغيير الأوسع	التغيير المحدود	معيار التقييم
متقلب	ضعيف	متوسط	متوسط	استقرار الحكومة
مؤجل	محدود	مرتفع	مرتفع نسبيًا	الإصلاح الداخلي
متشدد محتمل	متعثر	أكبر	محدود	تغيير سياسة الضفة
توتر مرتفع	توتر محتمل	تحسن مشروط	تحسن حذر	العلاقات مع مصر والأردن
تنسيق أمني مكثف	اضطراب	تحسن مشروط	تحسن	العلاقة مع واشنطن
ضعيفة جدًا	ضعيفة	محدودة إلى متوسطة	ضعيفة	فرص التسوية الفلسطينية

هذه السيناريوهات نوعية وليست احتمالات إحصائية؛ كما يمكن أن تتداخل فيما بينها، فقد تبدأ الحكومة بسيناريو التغيير المحدود ثم تنتقل إلى الهشاشة أو التصعيد.

التقدير الزمني .. التحديات على المدى القريب والمتوسط والبعيد

من الضروري التمييز بين التحديات التي ستواجه الحكومة فور تشكيلها، وتلك التي ستتراكم خلال فترة حكمها، والتحديات البنيوية التي قد تحدد مستقبل إسرائيل خلال العقد المقبل.

أ- المدى القريب.. الأشهر الستة الأولى

ستكون الأولوية الأولى هي ضمان بقاء الحكومة، وتجنب إسقاطها قبل أن تتمكن من تنفيذ برنامجها. ومن المتوقع أن تتركز التحديات في استكمال المفاوضات الائتلافية وضمان أغلبية برلمانية قابلة للاستمرار،

وتحديد موقف واضح من مشاركة الأحزاب الفلسطينية أو الاعتماد على دعمها الخارجي، وحسم الخلاف بشأن تجنيد الحريديم، وتشكيل لجنة تحقيق رسمية في إخفاقات السابع من أكتوبر، وتحديد العلاقة مع نتنياهو ومعسكره السياسي، ووضع سياسة واضحة تجاه غزة والضفة الغربية، وإعادة فتح قنوات الاتصال السياسي مع مصر والأردن، وبناء تفاهمات مع واشنطن بشأن الملفات الأمنية والإقليمية، وإرسال إشارات عملية إلى أوروبا بشأن الاستيطان والقانون الدولي، والبدء في معالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية. وسيكون الاختبار الأول للحكومة هو قدرتها على اتخاذ قرارات لا تؤدي إلى تفجير الائتلاف من الداخل.

هكذا يمكن القول إنه من المرجح أن تتسم الأشهر الأولى بالحذر السياسي، وأن تتجنب الحكومة اتخاذ قرارات استراتيجية كبرى في القضية الفلسطينية، ما لم تفرض التطورات الميدانية أو الضغوط الدولية ذلك.

ب- المدى المتوسط.. من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات

إذا نجحت الحكومة في تجاوز مرحلة التأسيس، فستواجه تحديات أكثر عمقًا، تتعلق بمدى قدرتها على تحويل التغيير السياسي إلى سياسات مستدامة. ومن أبرزها إعادة بناء النظام القضائي والمؤسسي، ومعالجة آثار الحرب الاقتصادية والعسكرية، وإعادة تنظيم العلاقة بين الجيش والمجتمع، واحتواء نفوذ اليمين الديني والقومي، وإعادة ضبط السياسات الاستيطانية، وتعزيز قدرة السلطة الفلسطينية على البقاء والعمل، والتوصل إلى ترتيبات مستقرة لإدارة قطاع غزة، وتحسين العلاقات مع مصر والأردن، وإعادة بناء الثقة مع الاتحاد الأوروبي، والحفاظ على الدعم الأمريكي دون الخضوع الكامل لمطالب واشنطن. وسيكون التحدي الأهم هو الانتقال من إدارة الأزمة إلى معالجة أسبابها. وقد تنجح الحكومة في تحسين الأوضاع الداخلية، لكنها قد تفشل في تحقيق تقدم فلسطيني إذا ظلت القيود الأيديولوجية والسياسية التي تحكم رؤيتها للصراع قائمة.

جـ- المدى البعيد.. ثلاث إلى عشر سنوات

في هذا المدى ستظهر النتائج الحقيقية لسياسات الحكومة، إن تمكنت من الاستمرار، كما ستتضح حدود التغيير الذي أحدثته وتتمثل أهم القضايا في:

- **مستقبل النظام السياسي الإسرائيلي:** هل تستطيع إسرائيل استعادة التوازن بين المؤسسات القضائية والتشريعية والتنفيذية، أم أن الاستقطاب سيظل سمة دائمة للنظام؟
- **مستقبل المشروع الاستيطاني:** هل يمكن وقف الضم الزاحف الهادئ وإعادة فتح المجال أمام تسوية سياسية، أم ستصبح الوقائع الميدانية أكثر رسوخًا؟
- **مستقبل المجتمع الإسرائيلي:** هل تستطيع الدولة معالجة الانقسام بين العلمانيين والمتدينين، وإعادة بناء مفهوم المواطنة المتساوية وتوزيع الأعباء؟
- **مستقبل العلاقة مع الفلسطينيين:** هل تتجه إسرائيل نحو تسوية سياسية، أم نحو إدارة صراع طويل الأمد مع استمرار السيطرة على الأرض؟
- **مكانة إسرائيل الإقليمية والدولية:** هل تستطيع استعادة صورتها كشريك إقليمي يمكن الوثوق به، أم ستظل العلاقات معها محكومة بالاعتبارات الأمنية والمصالح المؤقتة؟

والأرجح أن هذه التحديات ستتجاوز عمر حكومة آيزنكوت، حتى إذا نجحت في تحقيق إنجازات مهمة خلال فترة حكمها.

الانعكاسات المحتملة على المصالح المصرية والعربية

من منظور عربي ومصري، لا ينبغي النظر إلى حكومة آيزنكوت باعتبارها مجرد بديل سياسي لحكومة نتنياهو، وإنما باعتبارها متغيرًا جديدًا في معادلة الصراع الإقليمي، يستوجب إعادة تقييم السياسات والمواقف وفقًا لما ستقوم به الحكومة فعليًا. وتبرز هنا مجموعة من الأولويات الاستراتيجية.

أ- عدم الخلط بين الاعتدال النسبي والتغيير الاستراتيجي

قد تكون حكومة آيزنكوت أقل تطرفًا في خطابها، وأكثر قدرة على التعامل مع الأطراف العربية والغربية، لكنها قد تظل متمسكة بالثوابت الإسرائيلية التقليدية المتعلقة بالأمن والسيطرة على الأراضي الفلسطينية

ورفض السيادة الفلسطينية الكاملة. ولذلك ينبغي عدم منحها رصيدًا سياسيًا مسبقًا لمجرد خروج نتنياهو أو سموتريتش أو بن غفير من السلطة. المعيار الحقيقي هو السياسات، وليس أسماء المسؤولين.

ب- حماية المصالح المصرية في سيناء

ينبغي أن تظل مسألة رفض التهجير إلى سيناء خطًا استراتيجيًا ثابتًا، وألا تتحول أي ترتيبات مؤقتة في غزة إلى آلية لفرض واقع سكاني دائم على الحدود المصرية. كما ينبغي متابعة أي ترتيبات تتعلق بمعبر رفح ومحور فيلادلفيا، والتأكد من توافقها مع السيادة المصرية والاتفاقيات الأمنية ذات الصلة.

جـ- الحفاظ على الدور المصري في القضية الفلسطينية

ينبغي الحفاظ على الدور المصري بوصفه دورًا سياسيًا واستراتيجيًا، وليس مجرد دور تفاوضي أو إنساني، ويشمل ذلك دعم وحدة الأراضي الفلسطينية، ودعم وجود مرجعية فلسطينية شرعية لإدارة غزة، ورفض التهجير القسري، وربط إعادة الإعمار بمستقبل سياسي واضح، والحفاظ على قنوات التواصل مع مختلف الأطراف الفلسطينية، ومنع تحول ترتيبات ما بعد الحرب إلى بديل عن الحقوق الوطنية الفلسطينية.

د- تعزيز التنسيق المصري الأردني

تتقاطع المصالح المصرية والأردنية في رفض التهجير، والحفاظ على وحدة الأراضي الفلسطينية، ومنع تصفية القضية الفلسطينية. ومن ثم فإن التنسيق بين القاهرة وعمان سيكون ضروريًا للتعامل مع أي محاولات إسرائيلية لإعادة تشكيل الوضع السياسي أو الديموغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وينبغي أن يشمل التنسيق وضع تصور عربي مشترك لمستقبل غزة، ومتابعة تطورات الاستيطان في الضفة الغربية، ورفض أي ترتيبات تتعارض مع الوصاية الهاشمية على المقدسات، ووضع خطوط واضحة للتعامل مع أي محاولات للتهجير، وتنسيق المواقف تجاه واشنطن والاتحاد الأوروبي.

هـ- التعامل مع حكومة آيزنكوت وفق سياسة الاختبار المشروط

من الأفضل ألا يكون الموقف العربي من الحكومة الجديدة قائمًا على الرفض المسبق أو الترحيب المطلق، بل يمكن اعتماد سياسة تقوم على اختبار نوايا الحكومة عبر مؤشرات عملية:

الملف	المؤشر الذي ينبغي مراقبته
غزة	الانسحاب والتهدئة وفتح المعابر وإعادة الإعمار
سيناء	عدم التهجير واحترام السيادة المصرية
الضفة الغربية	وقف الضم الزاحف والاستيطان
القدس	احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم
السلطة الفلسطينية	انتظام أموال المقاصة ووقف تقويض مؤسساتها
مصر	احترام التفاهمات الأمنية والحدودية
الأردن	وقف التهديدات للوصاية الهاشمية
الولايات المتحدة	مدى استجابة الحكومة للضغوط السياسية
أوروبا	الالتزام بالقانون الدولي واتخاذ إجراءات ضد العنف الاستيطاني

و- توظيف التحولات الدولية لتوسيع هامش الحركة العربية

إن تراجع صورة إسرائيل في بعض الأوساط الغربية، وتزايد النقاشات بشأن المساعدات العسكرية والاستيطان والقانون الدولي، يتيح للدول العربية مساحة أكبر لطرح مطالبها على الولايات المتحدة وأوروبا. وينبغي ألا يُختزل هذا التحرك في المطالبة بتحسين العلاقات مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة، بل يجب أن يرتبط بمحددات سياسية واضحة، أهمها إنهاء الاحتلال، ورفض التهجير، ووقف الاستيطان، وحماية القدس، وضمان وحدة الأراضي الفلسطينية، ودعم قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

مؤشرات المتابعة والمراقبة - كيف يمكن قياس نجاح أو فشل حكومة آيزنكوت؟

يمكن بناء منظومة متابعة استراتيجية تعتمد على مؤشرات قابلة للرصد، بدلًا من الاعتماد على التصريحات السياسية.

أ- مؤشرات سياسية ومؤسسية: نجاح الحكومة في الاحتفاظ بأغلبية برلمانية، وتشكيل لجنة تحقيق مستقلة في السابع من أكتوبر، والتراجع عن التعديلات القضائية المثيرة للجدل، وعدم استخدام مؤسسات الدولة لتصفية الحسابات السياسية.

ب- مؤشرات فلسطينية: وقف التوسع الاستيطاني، وانخفاض الاعتداءات على الفلسطينيين، وانتظام تحويل أموال المقاصة، ووقف الإجراءات التي تعزز الضم الفعلي، وقبول دور فلسطيني حقيقي في إدارة غزة.

جـ- مؤشرات مصرية وأردنية: احترام الترتيبات الأمنية المصرية الإسرائيلية، وعدم فرض وقائع جديدة على محور فيلادلفيا، وعدم الدفع نحو التهجير، واحترام الوصاية الهاشمية، وانتظام الحوار السياسي والأمني مع القاهرة وعمان.

د- مؤشرات دولية: انتظام التنسيق مع واشنطن، وعدم الدخول في مواجهات غير منسقة مع الإدارة الأمريكية، وتراجع الضغوط الأوروبية، وتحسن التعاون مع المؤسسات الدولية، وظهور خطوات عملية تتعلق بالقانون الدولي.

الأهمية الاستراتيجية لهذه المؤشرات أنها تساعد على التمييز بين ثلاثة أمور مختلفة: التحول في الخطاب الإسرائيلي، والتحول في السلوك الحكومي، والتحول في البنية الاستراتيجية للصراع. فقد يتحقق الأول دون الثاني، وقد يتحقق الثاني جزئيًا دون أن يصل إلى الثالث.

الخاتمة.. حكومة آيزنكوت بين تغيير في النهج واستمرار للسياسات

تُظهر القراءة الشاملة للتحديات التي ستواجه حكومة جادي آيزنكوت أن انتقال السلطة من بنيامين نتنياهو إلى قيادة جديدة قد يمثل فرصة مهمة لإعادة ترتيب النظام السياسي الإسرائيلي، لكنه لا يعني بالضرورة حدوث تحول استراتيجي في علاقة إسرائيل بالفلسطينيين أو في رؤيتها للأمن الإقليمي.

فآيزنكوت قد يكون أكثر قدرة على إدارة الخلافات المؤسسية، وإعادة بناء العلاقة مع الجيش، وتحسين التواصل مع الولايات المتحدة وأوروبا، واستعادة بعض قنوات الاتصال مع مصر والأردن. كما قد ينجح في تقليص نفوذ بعض رموز اليمين الديني المتطرف داخل الحكومة، وإعادة الاعتبار لبعض المبادئ الديمقراطية والقضائية التي تعرضت لضغوط خلال سنوات نتنياهو. لكن هذه المكاسب ستظل محدودة إذا لم تترافق مع مراجعة حقيقية للسياسات التي أدت إلى تفاقم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

فالتحدي الأكبر أمام آيزنكوت لن يكون التخلص من إرث نتنياهو الشخصي، وإنما التخلص من إرث سياسي وأيديولوجي ومؤسسي أصبح جزءًا من بنية الدولة والمجتمع الإسرائيلي. كما أن خلفيته العسكرية قد تساعده على فهم طبيعة التهديدات الأمنية، لكنها لا تضمن تبنيه حلولًا سياسية تتجاوز منطق القوة والردع والسيطرة.

ومن هنا تبرز خمسة نتائج استراتيجية رئيسية:

١- تغيير القيادة لا يعني بالضرورة تغيير العقيدة: قد تتغير طريقة إدارة إسرائيل للصراع، لكن جوهر الموقف من السيادة الفلسطينية والاستيطان والأمن قد يظل قائمًا، ما لم تحدث مراجعة سياسية حقيقية.

٢- الاستقرار الداخلي سيكون شرطًا سابقًا لأي تحول خارجي: إذا لم يتمكن آيزنكوت من إدارة التناقضات بين شركائه، ومعالجة قضية التجنيد والحريديم، وإعادة بناء الثقة بين المؤسسات، فستكون قدرته على إحداث تغييرات إقليمية محدودة للغاية.
٣- السلطة الفلسطينية ستكون أمام فرصة ومخاطر في الوقت نفسه: قد تجد في الحكومة الجديدة شريكًا أكثر براجماتية في الملفات الاقتصادية والأمنية، لكنها قد تواجه استمرار سياسة إبقائها سلطة محدودة الصلاحيات، دون أفق واضح لإنهاء الاحتلال.
٤- مصر والأردن لن تقيسا التغيير الإسرائيلي بمستوى العلاقات الدبلوماسية، وإنما بمدى احترام مصالحهما الاستراتيجية. وبالنسبة إلى القاهرة، سيظل رفض التهجير وأمن سيناء ومستقبل غزة معايير حاكمة. وبالنسبة إلى عمان، سيظل مستقبل الضفة الغربية والقدس والوصاية الهاشمية ورفض الوطن البديل محددات رئيسية.
٥- الولايات المتحدة وأوروبا ستمنحان الحكومة الجديدة فرصة سياسية، لكنهما ستنتظران تغييرًا قابلًا للقياس، فاستعادة الثقة الدولية لا تتحقق بمجرد تغيير رئيس الحكومة، وإنما من خلال مراجعة السياسات التي أضعفت المكانة الدولية لإسرائيل وأثارت خلافات مع حلفائها.

هكذا يمكن القول إن حكومة آيزنكوت قد تنجح في تغيير صورة إسرائيل قبل أن تنجح في تغيير واقع الصراع. وتكمن المفارقة في أن الحكومة الجديدة قد تتمكن من إعادة ترميم علاقات إسرائيل الدولية، وتخفيف حدة التوتر مع بعض الدول العربية، واستعادة قدر من التوازن المؤسسي، دون أن تكون مستعدة لتقديم التنازلات السياسية اللازمة لإنهاء الاحتلال أو إقامة الدولة الفلسطينية.

ومن ثم فإن الخطر من المنظور العربي لا يقتصر على استمرار السياسات المتطرفة، بل يمتد إلى احتمال ظهور صيغة إسرائيلية أكثر براجماتية ومرونة دبلوماسية، تستطيع تحسين صورتها الخارجية وإعادة بناء علاقاتها الإقليمية، مع الإبقاء على كثير من الوقائع التي فرضتها حكومة نتنياهو على الأرض.

وبالنسبة إلى مصر تحديدًا، فإن المرحلة المقبلة قد تحمل فرصًا لتحسين التنسيق الأمني والسياسي، لكنها تفرض أيضًا ضرورة الحذر من أن تتحول المرونة الإسرائيلية الجديدة إلى أداة لإعادة تسويق ترتيبات لا تحقق المصالح الفلسطينية، أو تنقل أعباء الصراع إلى القاهرة، أو تفرض واقعًا جديدًا على الحدود المصرية.

أما بالنسبة إلى الأردن، فإن أي تحسن في العلاقات مع إسرائيل سيظل محدودًا ما لم تتوقف السياسات التي تهدد الوجود الفلسطيني في الضفة الغربية، وتُحترم الوصاية الهاشمية على المقدسات.

أي أن المعيار الحقيقي للحكم على حكومة آيزنكوت لن يكون قدرتها على إسقاط نتنياهو أو استعادة العلاقات مع واشنطن وبروكسل، وإنما قدرتها على الإجابة عن السؤال الاستراتيجي الأكبر: هل تريد إسرائيل الانتقال من إدارة الصراع الفلسطيني إلى تسويته، أم أنها تسعى فقط إلى إدارة الصراع بكفاءة سياسية ودبلوماسية أعلى، بعد أن أصبحت تكلفة النهج الذي اتبعه نتنياهو مرتفعة على مصالحها الدولية والإقليمية؟

والتقدير الأرجح أن حكومة آيزنكوت، إذا تشكلت واستطاعت الاستمرار، ستبدأ بمحاولة إصلاح الدولة الإسرائيلية وإعادة ترميم علاقاتها الخارجية، لكنها ستظل محكومة بسقف أمني وقومي ضيق في القضية الفلسطينية. ومن ثم قد نشهد تغييرًا في أدوات السياسة الإسرائيلية، دون تحول مواز في أهدافها الاستراتيجية؛ وهو ما يستوجب من مصر والدول العربية التعامل معها بسياسة واقعية مشروطة، تقيس النتائج على الأرض ولا تكتفي بتبدل الخطاب السياسي في تل أبيب.